

بيان وفد منظمات المجتمع المدني العربي حول وثيقة مراجعة سياسة الجوار الأوروبي

أطلقت المفوضية الأوروبية اعلان "مراجعة سياسة الجوار الأوروبي" في 2015/11/18 بالتزامن مع زيارة وفد من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية الى بروكسيل لتعميق النقاش مع المؤسسات الأوروبية حول السياسة الأوروبية، فوجدنا كأعضاء في هذا الوفد وكممثلين عن شبكات ومنظمات عربية معنية بمتابعة الشراكة، ضرورة التفاعل مع الوثيقة التي اصدرتها المفوضية. في هذا السياق، نرحب بخطوة مراجعة الشراكة واطلاق مسار تشاوري تشاركي لمراجعة سياسة الجوار ونضيف انطلاقاً من ادراكنا لأهمية هذه الشراكة وانعكاساتها الكبيرة على دولنا، انه لزاماً علينا اعادة الطرح والتأكيد على الملاحظات التالية:

- بشكل عام، لم تحمل الوثيقة الجديدة مراجعة جوهرية للخيارات الاستراتيجية والسياسية التي تبنتها سياسة الجوار السابقة وذلك على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية حيث استمرت بالنهج الذي يعطي الاولوية للأمن والاقتصاد دون مراجعة وتقييم الاثار والانعكاسات التي نتجت عن إتباع مثل هذه السياسات خلال العقد المنصرم والتي يمكن اجمالها في: تفاقم ظاهرة العنف والارهاب وازدياد التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- إن المقاربة التي تتطلق منها الوثيقة، التي تركز على بناء مرونة المجتمعات واستقرارها، تشكل تراجعاً وتضييقاً لأهداف الازدهار والتنمية والسلام التي كانت الأهداف الأساسية لسياسة الجوار كما انها تشكل تراجعاً عن سلة الإلتزامات الدولية والمواثيق الملتمزم بها الإتحاد الأوروبي وأخرها أجندة التنمية 2030 التي تتناول أهداف أوسع وأشمل من المقاربة التي تضمنتها وثيقة الإتحاد الأوروبي.
- تستمر الوثيقة في إعتداد المقاربة الأمنية في التعامل مع قضايا الإرهاب والتصدي للهجرة غير النظامية، بل تُعلي من شأن هذه المقاربة وتجعل منها مدخلاً أساسياً لسياسة الجوار. من هنا، من المفيد التأكيد أن هذا التوجه إعتُمد في السياسة السابقة وفشل في تحقيق الأمن المنشود بل وساهم في تعميق الأزمة وتوسيع الفجوات بين المواطنين وتقليص مساحة الحريات العامة وتضييق البيئة التمكينية للمجتمع المدني.
- لا يمكن رهن مسألة المساعدات التنموية والقروض بتكاليف حكومات الجنوب بالتصدي للهجرة غير النظامية أو إعادة توطين اللاجئين أو المهاجرين في دول الجنوب إنما ينبغي أن يتم التعامل مع قضايا الهجرة على أساس إحترام المواثيق والعهود الدولية التي تضمن حق التنقل وحماية اللاجئين الفارين من مناطق النزاع والحروب - عدم ربط انتقال الأفكار الإرهابية .
- إن استمرار المقاربة الاقتصادية المبنية على أرقام نمو الناتج المحلي لم تتجح في المنطقة ولم تؤد الى تحقيق الاهداف التنموية في زمن ما قبل الربيع العربي، وغاب عن الوثيقة اي تحول الى مقاربة شاملة للنمو المُستدام التضميني والذي يؤدي إلى خلق فرص العمل وإعادة التوزيع العادل للثروة. وطلقت الوثيقة من منطلق ان تحرير التجارة وتشجيع الاستثمارات الاجنبية هو المدخل الى تحقيق النمو الاقتصادي ولكن لم تتضمن الوثيقة اي مراجعة

او تقييم للنتائج التي حققتها هذه السياسات في السنوات المنصرمة بالاساس خاصة انعكاساتها على القطاعات الانتاجية المولدة لفرص العمل.

- وتدفع سياسة الجوار ايضا الى ان يكون لقطاع الأعمال دور تنموي متعاضد، كونه يساهم في تعزيز النمو الذي يولد فرص عمل، كما تدعو الى تمويل التنمية وتأمين الخدمات العامة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص ودمج التمويل العام بالتمويل الخاص. ان التجارب في هذا النوع من الشراكات فشلت في ضمان حقوق المواطن بالحصول على الخدمات العامة بغياب الأطر التشريعية والمؤسسية وآلية الشفافية والمساءلة التي تضمن حصول المواطن على الخدمات بما يتواءم مع معايير حقوق الإنسان. في هذا السياق، ومع الدور المتزايد لقطاع الأعمال في التنمية، يصبح التوصل الى معاهدة دولية تفرض "معايير حقوق انسان ملزمة على قطاع العمال" خطوة ضرورية لضمان اتساق السياسات مع معايير ومبادئ حقوق الانسان.
- غاب عن سياسة الجوار الجديدة أحد الأسباب الأساسية لعدم الإستقرار في المنطقة وهو وجود إحتلال للاراضي الفلسطينية وانتهاك لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والتحرر من الفصل العنصري وجميع أشكال التمييز. إن تغيب هذه القضية ووسائل حلها يجعل من المقاربات التي تتعلق بالمرونة والاستقرار مقاربات مجتزئة صعبة التحقيق.